حوارات

مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية

DIALOGUES
Revue des études politiques et sociales

العدد 1 - السنة 2015

مقالات بالعربية

- الحراك المغاربي.. السياق والتحديات
  إدريس لكريني
- المآل السياسي لما بعد الحراك الاقليمي: الدولة المدنية كرهان
  خالد البهالي
- ضمن المسكوت عنه في دستور 2011
  محمد مونشيح
- انتخابات 25 نونبر وسؤال المشاركة
  محمد مونشيح
- مبدأ التفريع وتوزيع الاختصاصات بين الدولة المركزية والجهات بالمغرب
  نجيب الحجيوي
- تدبير السياسات العامة المحلية
  عبد اللطيف الهلالي
- المقاومة ضد الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان
  عائشة فضيل

قراءة في أحكام الهبة على ضوء مدونة الحقوق العينية
منى المسلومي.

80 درهما

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حـــوارات

مجلـــة الدراســـات السياســية والاجتماعيـــة – العدد 1 - السنة 2015

المديران المؤسسان :

عبد الجبار عراش
أستاذ بجامعة الحسن الأول
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
بسطات
hiwarat.dialogues19@gmail.com

نجيب الحجيوي
أستاذ بجامعة الحسن الأول
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
بسطات
elhajioui20@yahoo.fr

اللجنة العلمية :

عبد الله ساعف، علي كريمي، عبد المجيد أسعد، أحمد بوعشيق، محمد بنيحيى، عبد القادر تيعلاتي، أمال مشرفي، عبد اللطيف بنمنصور، السعيد كنانة، حسن الخطابي، محمد بوجيدة، رشيد الموساوي، جمال حطابي، ادريس بنصريغ، أحمد بوجداد، رشيد السعيد، أحمد نجم الدين، عبد الرحيم العماري، م. الحسن المراني زنطار، محمد زرنين.

لجنة التحرير :

حنان بنقاسم، أمل نشيد الادريسي، فاطمة المصلوحي، حسن زواوي، محمد الرضواني، حسن طارق، نجيب الحجيوي، يحيى بوعرورو، م. ابراهيم كومغار، محمد جمال معتوق، أحمد مالكي، م. الحسن تمازي، هشام جقي، خالد اللويزي، عبد الجبار عراش.

المراسلون بالخارج:

هانس بيتر ماتس (ألمانيا)، راينر بيتشاس (ألمانيا)، هيروكو كوضو (اليابان)، كرسيستيان كومبلاك (بولونيا)، بوحنية قوي (الجزائر)، ميشل دو فريس (هولندا)، جيروم أوغطو (فرنسا)، كريكوري فاير (الولايات المتحدة الأمريكية).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

• **منشورات حوارات** – مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية
• **البريد الإلكتروني** : hiwarat.dialogues19@gmail .com
• **البريد العادي** : ص.ب. 8954 أكدال – الرباط
• **سلسلة** : المجلة الفصلية
•**الايداع القانوني** : 2012 MO 1152
•**ردمك** :7 -000 -31- 9954 -978
•**ردمد** : 7925- 2028
• **الطبع** : مطبعة المعارف الجديدة – الرباط
• **الطبعة** : 2015
• حقوق الطبع محفوظة

طبع بمساهمة مؤسسة هانس سايدل الألمانية
Fondation Hanns Seidel

تعبر المقالات المنشورةفي مجلة "حوارات" عن آراء كتابها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحراك المغاربي.. السياق والتحديات

د.إدريس لكريني

مدير مجموعة الأبحاث الدولية حول إدارة الأزمات؛

كلية الحقوق مراكش؛ المغرب

شهدت العديد من الدول المغاربية تحولات سياسية كبرى تباينت من حيث أهميتها وسياقها وتداعياتها من بلد إلى آخر؛ وقد شكّلت أحداث المنطقة منطلقا لتحوّلات كبرى طالت الكثير من الأقطار العربية ضمن ما سمي «بالربيع العربي».

وإذا كانت هذه التحولات تعكس رغبة الشعوب في التحرر وتجاوز مظاهر الاستبداد والفساد وتحقيق التنمية والديمقراطية داخليا؛ فإن واقعا إقليميا جديدا يمكن أن يتشكل بصورة تتجاوز الاختلالات السياسية والاقتصادية القائمة؛ التي فوتت على المنطقة برمتها فرصا واعدة نحو التنسيق والاندماج واستثمار الإمكانيات المذهلة في هذا الصدد.

فما هي الظروف السياسية والاجتماعية والتاريخية التي أنضجت تجربة الحراك في المنطقة؟ وما هي الإكراهات والإشكالات التي واجهته وسبل تجاوزها؟ وما هي الرهانات الكبرى لهذه التحولات؟

أولا : الحراك المغاربي بين تخاذل النخب وصمود الجماهير

إن الحديث عن النخب السياسية في الأقطار العربية بشكل عام والمغاربية على وجه الخصوص؛ يقودنا إلى ضرورة التمييز بين نخب تحكم وتملك سلطة اتخاذ القرارات الحاسمة وتستأثر بالمراكز الحيوية داخل الدولة؛ وتوظّف الدين والإعلام وبعض الأحزاب وجزءا من فعاليات المجتمع المدني.. لصالحها؛ ونخب لا تحظى بقوة أو سلطة فعلية؛ توجد خارج مراكز اتخاذ القرارات؛ ولا تملك إلا مواقفها؛ وفي كثير من الأحيان تكون بدورها تحت رحمة النّخب الحاكمة التي تفرض عليها واقعا سياسيا ضيقا من حيث إمكانية الاحتجاج أو المناورة.. مما يحدّ من فرص ترسيخ تصوراتها الإصلاحية داخل المجتمع والدولة؛ ويجعل من كل الخطوات «الإصلاحية» المتّخذة محدودة الأثر ولا ترقى إلى مستوى حاجات وانتظارات الجماهير.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لقد رفعت مختلف النخب السياسية الحاكمة في الأقطار المغاربية والعربية في مرحلة ما بعد الاستعمار شعارات تهمّ تعزيز الاستقلال؛ من خلال بناء وتحديث وتطوير المؤسسات وإدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية والسياسية؛ كما تمكنت العديد من النخب العسكرية العربية من الانتقال إلى الحكم عبر الانقلابات باسم هذه الشعارات؛ غير أن الممارسة الميدانية أبانت بشكل واضح محدودية هذه الجهود في بناء دول عصرية وتحقيق تنمية شاملة وإقامة أنظمة ديمقراطية.

فبمجرد سيطرتها على مؤسسات الدولة؛ قامت غالبية النخب الحاكمة بصد أي محاولات إصلاحية ترفعها النخب المعارضة؛ وفرضت طوقا أمنيا صارما على شعوبها؛ وأضعفت مؤسسات القضاء وهيئات المجتمع المدني؛ وعطّلت العمل بالمؤسسات في كثير من الأحيان؛ وساهمت في الاغتناء غير المشروع على حساب الشعوب؛ وفي انتشار الريع والفساد السياسي والاقتصادي والإداري وحصّنته ضد أية مساءلة قضائية.

ومن منطلق اقتناعها بدور الإعلام و«الثقافة» في تكريس هيمنتها والترويج لأفكارها؛ حرصت هذه الأنظمة على تجنيد وسائل الاتصال لخدمة أغراضها واستمالة عدد من «المثقفين» إلى صفّها بالتهديد والوعيد تارة والإغراء والكرم تارة أخرى؛ الأمر الذي أدّى إلى نشر ثقافة سياسية منحرفة تكرّس الاستبداد والتعتيم؛ وتأزيم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بمختلف الأقطار العربية وأثّر بالسلب على أداء النخب السياسية الموازية الأخرى وضيق من هامش تحركها وحال دون قيامها بأدوارها المفترضة[1].

فالكثير من الدول العربية التي اختارت التعددية؛ تعرف هيمنة للحزب الحاكم أو تفرض مجموعة من القيود الدستورية والقانونية والسياسية على مختلف الأحزاب بما يشوّش على تحركها ويحدّ من أدائها وفاعليتها في القيام بوظائفها المفترضة على مستوى التأطير والتعبئة والتنشئة والتمثيل.. فيما نجد دولا أخرى حظرت العمل بالأحزاب أو اعتمدت العمل بنظام الحزب الواحد.

لقد اعتمدت الكثير من الأنظمة العربية في استراتيجيتها التّسلطية على النخب السياسية الأخرى إلى جانب نظيرتها العسكرية والاقتصادية والدينية..، وتبين تغليب بعض هذه النخب لمصالحها الخاصة، وثبت في كثير من الأحيان تورطها في فساد مالي وإداري وسياسي..؛ مما أسهم بشكل كبير في خلق فجوة بين السلطة السياسية الحاكمة من جهة وما بين أفراد المجتمع من جهة أخرى، وفرض استمرار الأوضاع السياسية على حالها، وأفقد هذه النخب ثقة الجماهير؛ وولّد شعورا

1. لمزيد من التفاصيل بهذا الشأن؛ يراجع؛ إدريس لكريني: النخبة السياسية العربية وقضايا الإصلاح، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام بمصر، العدد 25 يناير 2007.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالإحباط في أوساط الشعوب العربية، فيما فضّلت نخب مثقفة ودينية وسياسية.. أخرى الانكفاء على نفسها والانزواء بعيدا.

نجحت النخب السياسية الحاكمة في مختلف هذه الأقطار إلى حد كبير في تدجين العديد من النخب (المثقفة، والاقتصادية، والدينية، والعسكرية، والحزبية..) تارة بالتّهديد والوعيد، وتارة أخرى بالإغراء والتّرغيب؛ كما ضيّقت من الهامش الدستوري والسياسي لتحركها. فالنخب المثقفة التي أسهمت على امتداد التاريخ في إثراء الفكر والإبداع الإنسانيين؛ عانت في عدد من الأقطار العربية من ويلات الظلم والتهميش؛ وعلاوة عن الوضعية الصورية التي تميز عمل المؤسسات السياسية.. نجحت الكثير من الأنظمة العربية إلى حد كبيير في نقل مظاهر الاستبداد والانغلاق والجمود إلى عدد من الأحزاب السياسية ونخبها؛ وإلى مختلف الفعاليات المحسوبة على المجتمع المدني.. مما أفقدها ثقة الجماهير ومن ثم شرعيتها.

وهكذا برزت نخب تبنت تصورات الأنظمة وطروحاتها ودافعت عنها؛ فيما كانت هناك نخب أخرى معارضة لاقت مظاهر مختلفة من التضييق وعانت من ويلات التعسف والاعتقال..

وأمام هذه المعطيات الموضوعية والذاتية التي تؤكد حجم الإكراهات التي تعوق عمل مختلف النخب والقنوات السياسية؛ أضحت مهمة هذه الأخيرة في قيادة الإصلاح والتغيير أمرا صعبا إن لم نقل مستحيلا. وهو ما سمح لمختلف الأنظمة بالتمادي في تسلطها واستهتارها بإرادة الشعوب.

ولأن الطبيعة لا تحتمل الفراغ؛ وبفعل هذه العوامل مجتمعة، خرجت الجماهير يتقدمها الشباب إلى الشارع في عدد من الأقطار العربية في إطار مظاهرات واحتجاجات عارمة؛ برغم تحفّظ وتمنّع عدد من الأحزاب والهيئات.. بصورة تعكس حجم الهوّة القائمة بين مختلف هذه النخب ومجتمعاتها؛ وتبرز تفكّك وضعف القنوات الوسيطة (أحزاب ونقابات..)؛ وضيق هامش تأثيرها سياسيا ودستوريا[2]..

إن قيادة الشباب لهذه الاحتجاجات يبيّن مدى التهميش الذي عانت منه هذه الفئة الاجتماعية على شتى المستويات والميادين؛ وتعبر أيضا عن الرغبة في تغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية.

فهذه الفئة التي لم تجد نفسها بشكل أو بآخر داخل مختلف القنوات التي يتاح لها العمل في إطار قواعد اللعبة المتاحة التي تسمح بها الأنظمة؛ ولم يحسب لها أي حساب ضمن معادلة العمل السياسي أو السياسات العامة لعدد من الدول؛ سعت للبحث عن قنوات ومتنفسات بديلة من أجل التواصل فيما بينها وللتعبير عن تطلعاتها بصورة تلقائية وسلمية وحضارية؛ من خلال قنوات الاتصال الحديثة التي تتركز في شبكة الإنترنت («فايسبوك» وبريد إلكتروني و«يوتوب»

2. إدريس لكريني: مأزق الاستبداد بين صمت النخب وإرادة الجماهير: جريدة العرب؛ لندن؛ بتاريخ 04 مارس 2011.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

و«تويتر»..) والهواتف النقالة التي تتيح إمكانيات مذهلة في التواصل، قبل أن تنقل مطالبها من العالم الافتراضي إلى الواقع في شكل احتجاجات ميدانية عارمة؛ لم يتردد في الالتحاق بها مختلف أفراد المجتمع وأحزاب سياسية وفعاليات مدنية ونخب مختلفة لاقتناعها بعدالة ومشروعية المطالب التي جاءت في غالبيتها بعيدة عن أية حسابات حزبية أو مصالح ضيّقة..

وهكذا بادرت الجماهير في مختلف الأقطار المغاربية إلى طرح مطالبها بصورة علنية وواضحة إلى صناع القرار وإن اختلفت أشكالها وحدتها من منطقة إلى أخرى؛ وقد تراوحت هذه المطالب بين أولويات اجتماعية واقتصادية وسياسية ودستورية..؛ وإذا كان سقف المطالب قد ارتفع بصورة متسارعة نتيجة لحجم الحيف والاستبداد والفساد الذي عانت منه بعض المجتمعات مثلما هو الشأن بالنسبة لتونس وليبيا.. وجعل فرص تدارك الأمر بعيدة المنال؛ وأدى إلى إسقاط الأنظمة القائمة.. بعدما اختارت هذه الأخيرة صمّ الآذان في مواجهة مطالب شعوبها لعقود خلت؛ وبعدما اختارت أيضا منطق العنف والترهيب لإخماد المظاهرات والاحتجاجات؛ واللّعب على عامل الوقت.. فإن الكثير من الأنظمة في المنطقة تواجه تحديات كبرى وتجد نفسها أمام مآزق حقيقية؛ في ظل تزايد وتعقد الإكراهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية..؛ تفرض عليها اعتماد مبادرات حقيقية تزرع الثقة في أوساط الجماهير؛ وبخاصة وأن هذه الأخيرة تخلّصت من عقدة الخوف والإذعان في محيط إقليمي يغلي بالاحتجاجات الشعبية التي تواكبها وسائل الإعلام المختلفة (كقناة الجزيرة، والعربية، وفرانس 24، والإن بي سي، والبي بي سي..) ويتابعها الرأي العام العالمي لحظة بلحظة.

كان المستشار الألماني «بسمارك» يردّد قولته المشهورة: «الحمقى هم الذين يستفيدون من تجاربهم؛ أما أنا فأستفيد من تجارب غيري». ولذلك فالدور سيكون على الجهات التي لم تلتقط بعد رسالة الشعوب التوّاقة للإصلاح والتغيير.. وبخاصة وأن الفهم المتأخر لا يجدي.

إن ما وقع في تونس وفي مصر وليبيا من أشكال احتجاجية عارمة؛ هو رسالة واضحة إلى كل الأنظمة التي لم تركب بعد قطار التغيير والإصلاح الجادّين والحقيقيين؛ لكي تبادر إلى إعمال مبادرات اقتصادية واجتماعية وسياسية ودستورية مشروعة تستجيب لتطلعات الجماهير؛ وفرصة سانحة للقيام بتدابير تدعم دولة المؤسسات والقانون وتكافؤ الفرص سياسيا واقتصاديا؛ وتفتح المجال لمشاركة بناءة وفاعلة في إطار من التعددية وبأطراف فاعلة تشتغل في جو من الشفافية والمحاسبة.

ثانيا : تداعيات شرارة «الثورة» التونسية

إن ما وقع في تونس من أشكال احتجاجية عارمة؛ أبرز المأزق الحقيقي الذي يطوّق الأنظمة المستبدة في المنطقة؛ بعدما تنامى الوعي الشعبي بضرورة التخلص من مظاهر الظلم والاستبداد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والفساد؛ وتخلّص الجماهير من عقدة الخوف التي رسّختها فيها هذه الأنظمة على امتداد عقود طويلة؛ وقد ازداد هذا المأزق خطورة وارتباكا مع اقتناع عدد من القوى الدولية الكبرى بأن تكلفة التواطؤ مع الاستبداد ضخمة وخطيرة على مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية؛ وبأن دعم الديمقراطية هو المدخل الناجع لترسيخ الاستقرار والشفافية في المعاملات والعلاقات السياسية والاقتصادية محليا ودوليا؛ بعدما ظلّت تجامل الاستبداد في المنطقة العربية والمغاربية لعقود عديدة؛ حفاظا على مصالحها؛ واعتقادا منها بدور رموزه في مواجهة التطرّف والهجرة السّرية و«الإرهاب».. وظنّا منها بأن تشجيع الديمقراطية سيسمح للإسلاميين باكتساح السلطة بهذه الأقطار[3].

إذا استحضرنا أن الديمقراطية ترتبط في الغالب بمجموعة من المؤشرات من قبيل تداول السلطة بشكل مشروع وسلمي بما يسمح بإشراك المواطنين في تدبير أمورهم والمساهمة في اتخاذ القرارات التي تهمّهم، واحترام حقوق الإنسان مع القدرة على تدبير الاختلاف بشكل بنّاء.. فإنّه وباعتماد هذا التعريف المبسط ومقاربة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية والمغاربية على ضوئه، يتبين منذ الوهلة الأولى أن هذه الأخيرة تعيش أزمة ديمقراطية حقيقية.

ففي الوقت الذي استوعبت فيه العديد من الأنظمة في كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا دروس المرحلة واستجابت لتطلعات شعوبها؛ وانخرطت بحزم وإرادة قويّتين في اتخاذ خطوات وإجراءات بنّاءة وشجاعة على طريق التنمية الشاملة وتحقيق الانتقال نحو الديمقراطية؛ قاطعة بذلك كل الصلات مع مظاهر الانقلابات والاستبداد وتوريث الحكم؛ ظلّت الأوضاع السياسية في مجمل الدول العربية والمغاربية؛ على ما كانت عليه في السابق بحكم الطوق المفروض على أي إصلاح أو تغيير.

فيما بدت مختلف «الإصلاحات» التي باشرتها بعض هذه الأنظمة؛ بطيئة ومحدودة من حيث فاعليتها؛ ولم تعكس في مجملها تطلعات وانتظارات الشعوب؛ بقدر ما تبيّن وكأنها «إصلاحات» شكلية معدّة للتسويق الخارجي والتعتيم و«الإلهاء» الداخليين؛ وتبين أنها تتوخّى خدمة مصالح النخب الحاكمة بالأساس؛ عبر الحفاظ على الأوضاع القائمة والتحكم في الأوضاع السياسية بأساليب وآليات مختلفة؛ وتعزيز مكانة النخب التقليدية في المشهد السياسي وكبح أي تغيير أو إصلاح حقيقيين منبثق من عمق المجتمع، متناسية بذلك أن الإصلاح أو التغيير الذي لا يتأسّس على قاعدة شعبية ويعكس رغباتها وأهدافها وتطلعاتها؛ يظل في آخر المطاف محدودا.

3. إدريس لكريني: هل تشرق شمس العرب من تونس؟ جريدة العرب؛ قطر؛ العدد 8264 بتاريخ 27 يناير 2011.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لقد حسمت الكثير من الدول الديمقراطية بصرامة مع مظاهر الاستبداد وتأبيد الحكم؛ بعدما أكّدت في دساتيرها على عدم جواز ترشح الرؤساء لأكثر من مرتين للحكم؛ وقدّم الكثير من الزعماء على امتداد مناطق مختلفة من العالم نموذجا راقيا في صدّ الاستبداد ودعم التحول الديمقراطي ببلدانهم؛ ف«تشرشل» و«دوغول» الذين لعبا أدوار وازنة وحاسمة في مواجهة النازية وفي التاريخ الحديث لبلديهما؛ لم يتشبّثا بالسلطة لآخر نفس؛ كما أن الزعيم التاريخي «نيلسون مانديلا» الذي غادر زنزانته نحو السلطة؛ فضّل مغادرة الحكم في عزّ عطائه وشعبيته برأس مرفوع بعد انتهاء ولايته الرئاسية؛ ليقدم بذلك درسا بليغا ورائعا في النضال والممارسة الديمقراطية.

وإذا كان بعض الباحثين يعتقدون أن الدول الساعية إلى تحقيق انتقال ديمقراطي؛ تظل بحاجة إلى دكتاتورية وطنية مرحلية تعمل على مواجهة الفساد وأعداء الإصلاح والتغيير؛ مثلما حدث مع الجنرال «فرانكو» في فترات حاسمة من التاريخ السياسي الإسباني.. فإن تلاحق الأحداث يبرز أن مجمل الدكتاتوريات العربية تفتقد لأي شرعية أو روح وطنية؛ بعدما تمكنت في معظمها من تدمير أواصر الدولة والمجتمع؛ وتكريس الفساد والاستبداد.. بحيث ظلّ همّها هو تأبيد زعامتها بذرائع مختلفة أو تمرير السلطة لأقاربها ضمن خطوات مستفزة ومناقضة لإرادة الشّعوب.

وفي ظل هذه المعطيات؛ أعاد الشعب التّونسي بنضاله الاعتبار لإرادة الشعوب؛ مكسّرا بذلك حاجز الخوف الذي فرضته أنظمة الاستبداد.

إن خروج الشعب التونسي - الذي حكم على امتداد عدة عقود من الزمن بقبضة من حديد- محتجّا بوسائل سلمية مختلفة متحديا الرصاص بصدر عار؛ يعكس رفض الفساد والاستبداد؛ والرغبة في الانعتاق من الظّلم ومعانقة الحرية، ويبرز أن إرادة الشعوب قادرة على مواجهة وتجاوز الاستبداد مهما بلغت قوّته.

وتبرز الظروف التي تمّ فيها هذا الحراك والأبعاد التي اتخذها؛ أن الشباب العربي والمغاربي الذي طالما اتّهم بإهمال القضايا العمومية والشأن السياسي بشكل خاص؛ أعطى درسا في النضال وأبرز أنه عندما يقرّر وضع حدا للظلم والاستبداد؛ فإنه يستطيع ذلك؛ ولا يمكن أن تقف أمام تحقيق أهدافه النبيلة والمشروعة أية قوة كيفما كانت، وبخاصة عندما تقترن المعاناة الاجتماعية بالاستبداد والفساد والظلم وكبت الحريات..

وفي ظلّ الطوق الذي فرضه النظام التونسي السابق على حريّة الصحافة؛ أبرزت الأحداث أهمية الإعلام الإلكتروني عموما وشبكات التواصل الاجتماعي[4] بشكل خاص في التواصل

4- تحولت هذه الشبكات في السنوات الأخيرة من آليات للتواصل؛ إلى وسيلة للضغط؛ بعدما أصبح لها دور كبير في نقل الأخبار والمعلومات بسرعة وعلى أجواء من التفاعل بمستوياتها بصورة تصنع الأحداث وتؤثر في الرأي العام.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والتّعبئة والتّنوير؛ بعدما نقلت الأحداث بالصّوت والصّورة و«الفيديو» لحظة بلحظة إلى العالم؛ وسمح بالتواصل التفاعلي بين الجماهير وأحرج النظام داخليا وخارجيا.

إن ما وقع في تونس هو رسالة واضحة إلى كل الدكتاتوريات في العالم؛ كي ترحل بصمت وهدوء قبل أن ترحّل تحت الضغط بشكل مهين.

فقد كان بإمكان الكثير من المستبدّين أن ينهوا حياتهم السياسية آمنين لو اختاروا دعم التغيير ببلدانهم من خلال مواجهة الفساد بكل أشكاله والتخلي عن السلطة بصورة سلمية بعد ولاية رئاسية أو ولايتين؛ بدل التهافت على تأبيد السلطة.

لقد فرض الشعب التونسي احترام الدول الغربية الكبرى كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.. لاختياراته؛ بعدما نجح في فضح الازدواجية المقيتة التي تسلكها معظم هذه الدول مع رموز الاستبداد في المنطقة العربية والمغاربية؛ بالتعامل معهم ودعم سلطتهم والسكوت عن انحرافاتهم عندما يكونون في موقع قوّة؛ والتنكر لهم في لحظات الضعف تحت ضغط الشعوب.. ففرنسا التي ثمّنت إرادة الشعب التونسي؛ هي نفسها التي قامت بدعم النظام التونسي السابق في أوج قوته واستبداده..

وكان من حسنات هذا الحراك أيضا أنه مكّن الشعب التونسي من الوقوف على حقيقة نخبه المختلفة؛ سواء تلك التي فرضت نفسها عليه على مضض؛ بعدما اختارت الاحتماء بالنظام السابق والترويج «لمنجزاته»..؛ أو تلك التي اختارت التّموقع إلى جانب الشعب ومعانقة آلامه وآماله رغم الصعاب والتحديات المختلفة التي واجهتها.

إن تسارع الأحداث في تونس؛ وسقوط الرئيس السابق «بن علي»؛ لم تكن لتتأتى بنفس الصورة؛ لولا سعي الشّعب بمختلف مكوناته إلى التغيير؛ وانخراط الجيش في حماية المؤسسات العمومية لا قتل المتظاهرين.

وبذلك يكون الشعب التونسي قد طوى بنضاله صفحة قاتمة من تاريخه المعاصر؛ بعد إزاحة رمز النظام السابق؛ وهي «ثورة» لن تكتمل معالمها إلا بجني ثمار تكون في حجم التضحيات؛ بما يسمح برسم مستقبل واعد لتونس يحدده الشعب بنفسه بعيدا عن أية وصاية أو إملاءات خارجية..

حقيقة أن تطوّر الأحداث في تونس أكدّ أن أبواب التغيير في المنطقة أصبحت مشرّعة أمام كل الاحتمالات والخيارات؛ بعدما تم التغلب على عقدة الخوف واستثمار فئة عريضة من الشباب لتقنيات الاتصال الحديثة («يوتوب»؛ و«فيس بوك»؛ و«تويتر»؛ وهاتف نقال..) في تحقيق التواصل وتداول القضايا المجتمعية والسياسية التي لم تسمح وسائل الإعلام التقليدية والرسمية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بتداولها بصورة كافية في ظلّ الرقابة المفرطة التي تفرضها الكثير من الأنظمة العربية على وسائل الإعلام؛ وفي ظلّ الأوضاع المأزومة للأحزاب السياسية والنقابات التي أضحى وجودها شكليا في عدد من الدول العربية والمغاربية..

أتاحت شبكات التواصل الاجتماعي إمكانيات كبيرة أمام الأشخاص من أجل التواصل والتعبير عن الآراء والمواقف إزاء قضايا مختلفة.. مما جعلها تتحول من تقنيات للتواصل إلى قنوات مؤثّرة؛ فأمام عجز الكثير من وسائل الإعلام التقليدية عن مواكبة التحولات الاجتماعية؛ أضحت هذه الشبكات تعجّ بالمواقف والآراء الجريئة؛ بصورة جعلتها منبرا للدفاع عن الحقوق والحريات والتعريف بمختلف المشاكل الاجتماعية.

وقد أسهمت مجموعة من العوامل في تنامي أدوار هذه التقنيات على مستوى التأثير في الرأي العام وطنيا ودوليا؛ سواء تعلق الأمر منها بتطور تقنيات الاتصال في السنوات الأخيرة؛ والسهولة والسرعة التي يتيحهما النشر الإلكتروني على مستوى الإصدار والتوزيع والمقروئية؛ علاوة على سعي الكثير من الشباب إلى استثمار هامش الحرية الذي تتيحه الشبكة العنكبوتية للمعلومات؛ لطرح مواضيع وقضايا سياسية واجتماعية.. مختلفة.

ثالثا : الحراك الليبي وإشكالات التدخل الدولي

إن الحراك القائم في عدد من الأقطار العربية وإن كان ينطوي على أسباب وشروط موضوعية داخلية تدعمه؛ فإن دخول المحدد الدولي على خط تطوراته من خلال العقوبات المختلفة (سياسية؛ اقتصادية؛ مالية..) التي يصدرها مجلس الأمن في حق عدد من الأنظمة أو إحالة الوضع على المحكمة الجنائية الدولية؛ بالإضافة إلى مواقف وسلوكات الدول الغربية الكبرى من هذه التحولات؛ وإصدار عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان لتقارير ومواقف في هذا الشأن والمواكبة الإعلامية الدولية الواسعة لما يجري..؛ أسهم بشكل ملحوظ في التأثير بشكل أو بآخر على تطور الأحداث الجارية.

وفي هذا السياق؛ أثار القراران الصادران أخيرا عن مجلس الأمن بصدد ما وقع في ليبيا «رقم 2011/1970 و2011/1973»؛ نقاشات سياسية وأكاديمية واسعة بلغت حدّ التناقض أحيانا؛ حول مشروعيتهما وسبل تنفيذهما على أرض الواقع[5].

وقد طرحت في هذا الصدد مجموعة من الأسئلة من قبيل:

هل كان «تدخل» المجلس بإصدار القرارين المذكورين ضروريا للحد من ارتكاب مذابح في حق المدنيين من قبل النظام الليبي السابق؟ وما السبب الذي منع المجلس من ممارسة نفس المنطق

5. إدريس لكريني: فرص ومخاطر التدخل الدولي في ليبيا؛ العرب؛ قطر؛ بتاريخ 06 أبريل 2011

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لحماية المدنيين في غزة من العدوان الإسرائيلي سنة 2009؛ والتدخل بنفس الحماس في رواندا التي شهدت مآس إنسانية كبرى؟ وما مدى شرعية وخطورة تولّي دولة أو حلف تطبيق ومتابعة قرار صادر عن مجلس الأمن في هذا الشأن؛ وذلك في غياب قوات عسكرية دائمة تقودها الأمم المتحدة بنفسها؟ وما مدى شرعية التدخل لأغراض إنسانية بوسائل عسكرية؛ وبخاصة إذا كان من شأن ذلك إحداث كوارث إنسانية أخرى لا تقل خطورة عن تلك القائمة؟ وكيف يمكن خلق نوع من التوازن والتناغم بين مبادئ القانون الدولي المرتبطة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم استعمال القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها؛ وتسوية المنازعات الدولية بشكل سلمي من جهة؛ وبين فرض احترام وحماية حقوق الإنسان التي تؤكد عليها المواثيق والإعلانات الدولية المرعية كسبيل لتحقيق السلم والاستقرار من جهة أخرى؟

رغم كثافة أشكال التدخل في شؤون ظلت حتى وقت قريب تعتبر جزءا من الاختصاص الداخلي للدول؛ فإنها لا تجد في مجملها أساسا قانونيا يدعمها ويوضح مدلولها وأساسها وسبل إعمالها.. ولم تخف الكثير من الدول الضعيفة تخوّفها وقلقها من أن يتحوّل المجلس من آلية أممية مسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين إلى جهاز للاعتداء على الشعوب والدول بناء على خلفيات ضيقة تعكس مصالح بعض القوى الدولية الكبرى؛ من خلال مختلف التدخلات التي يباشرها بمبررات وذرائع مختلفة.

وعلاقة بمدى مشروعية التدخلات ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان بشكل عام؛ يشير أحد الباحثين إلى أن «استعراض خبرة العمل الدولي في هذا الخصوص يكشف عن وجود ما يشبه الإجماع بين الباحثين على أن ثمة دوافع وأهدافًا معلنة لهذا النوع من التدخل، هي التي تسوغ في نهاية الأمر مشروعيته وترقى به إلى درجة الحق الذي يتعين على المجتمع الدولي أن يباشره دون ما اعتبار لمبدأ السيادة الوطنية»[6].

ويشير أيضا إلى أنه «ترتب على التطورات.. زيادة مطردة في المساحة المشتركة بين دائرتي اهتمام كل من القانون الدولي والقانون الداخلي» مضيفا بأن نص المادتين 55 و 56من ميثاق الأمم المتحدة «تعترفان صراحة بوجود مصلحة أكيدة للمجتمع الدولي في تعزيز الاحترام الواجب لحقوق الإنسان والعمل على الارتقاء بها في المجالات كافة»[7].

إن قراري مجلس الأمن «رقم 2011/1970 و2011/1973» اللذين جاءا تلبية لطلب «الثوار» في ليبيا وتصاعد الرأي العام الدولي الرافض لقتل المدنيين في ليبيا؛ وبرغم كونهما استندا إلى

---

6. أحمد الرشيدي: حق التدخل الدولي: هل يعني إعادة النظر في مفهوم سيادة الدولة؟ سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة؛ المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية؛ مصر؛ العدد الثامن السنة الأولى؛ أغسطس 2005؛ ص. 25.
7. أحمد الرشيدي: حق التدخل الدولي: هل يعني إعادة النظر في مفهوم سيادة الدولة؟ مرجع سابق؛ ص. 27

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل السابع من الميثاق الأممي الذي يؤطّر التدخلات الزجرية للأمم المتحدة لردّ العدوان وحفظ السلم والأمن الدوليين؛ لم يتحدثا بصورة واضحة ومباشرة عن القيام بعمل عسكري ضد ليبيا؛ فالقرار الأول أكد على وقف إطلاق النار وإحالة الوضع على المحكمة الجنائية الدولية وفرض تجميد الأموال والأصول والموارد التي تملكها السلطات الليبية وحدد لائحة للمعنيين بهذا الإجراء من أشخاص ومؤسسات.

أما القرار الثاني فدعا الدول أعضاء الأمم المتحدة إلى التنسيق فيما بينها وبالتعاون مع الأمين العام، بتيسير ودعم عودة المنظمات الإنسانية إلى الجماهيرية العربية الليبية وتزويد هذه المنظمات بالمساعدة الإنسانية وما يتّصل بها من أشكال العون الأخرى؛ كما أنه منح الدول التي أخطرت الأمين العام للمنظمة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين مع استبعاد «أي قوة احتلال أجنبية أيا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية» وطلب من الدول العربية التعاون في هذا الشأن أيضا؛ وفرض حظرا على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي الليبي باستثناء الرحلات ذات الطابع الإنساني.

إن فهم هذين القرارين وسياق إصدارهما؛ يتطلب استحضار مجموعة من الحيثيات؛ فالمجلس هو جهاز سياسي للأمم المتحدة وتتحكم في مساره مجموعة محدودة من الدول التي تحظى بالعضوية الدائمة وبحق الاعتراض «الفيتو»؛ والمجلس بموجب الفصل التاسع والثلاثون من الميثاق هو الذي يملك السلطة التقديرية لتحديد الحالات وما إن كانت تستوجب التدخل وطبيعته أيضا؛ ومن جهة أخرى يبدو أن الموقف في ليبيا تطور بصورة خطيرة مقارنة بما حدث في مناطق عربية أخرى؛ التي لم تصل فيها الأمور إلى مواجهة عسكرية مباشرة ومفتوحة بين النظام والثوار[8].

وإذا كان هناك كثير من الباحثين والمهتمين قد أبدوا رفضهم لهذين القرارين باعتبارهما يوفّران أساسا لبعض القوى الدولية الكبرى لتعيد نفس السيناريو الذي تم في العراق؛ في أفق الهيمنة على الثروات الليبية؛ فإن هناك اتجاها آخر أبدى تحمسا كبيرا لقرارات المجلس؛ اعتبارا لكونها وسيلة ضرورية لمنع ارتكاب المجازر ضد المدنيين؛ واستنادا إلى المآسي الإنسانية التي أفرزها تطور الأحداث على مستوى تدفق اللاجئين والتي طرحت إشكالات وتحديات إقليمية ودولية.

وفي نفس السياق؛ يشير أحد الباحثين إلى أن رفض التدخل الأجنبي، ينمّ عن خطأ في تقدير الأولويات، أو الخطأ في استيعاب ما تعنيه القاعدة النسبية المعروفة لدفع الضرر الخطير الأكبر بضرر لا تخفى خطورته أيضا[9].

---

8. إدريس لكريني: فرص ومخاطر التدخل الدولي في ليبيا؛ صحيفة العرب القطرية بتاريخ 06-04-2011.
9. نبيل شبيب: ما بعد التدخل الدولي في ليبيا؛ الجزيرة نت بتاريخ 17-04-2011.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2F75FB78-1A46-4BC9-B427-D317778D59E1.htm

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إن التدخل الأممي في ليبيا بموجب القرارين سابقي الذكر فرضته عوامل إنسانية ومسؤولية أخلاقية للمجتمع الدولي؛ غير أنه وبالنظر إلى الموقع الاستراتيجي لليبيا وللإمكانيات النفطية التي تزخر بها؛ يبدو أن التحمس في التدخل بالصورة التي بدت فيه على الميدان؛ ينطوي على عوامل مصلحية أكثر منها تحقيق السلم والأمن الدوليين وحماية الشعب الليبي وبخاصة أن من كثيرا من الدول التي سعت إلى معاقبة «نظام القذافي» «هي نفسها من ظلّت تدعمه وتؤيّده لسنوات عديدة..

إن التدخلات الإنسانية التي يباشرها المجلس يمكن أن تسهم بصورة كبيرة في دعم الحراك العربي الراهن باتجاه التحرّر وبناء دولة المؤسسات والقضاء على الاستبداد؛ وبخاصة إذا ما بنيت على أسس موضوعية يحكمها هاجس حماية المدنيين من بطش النظم المستبدة وحفظ السلم والأمن الدوليين؛ بعيدا عن الحسابات المصلحية الضيقة؛ وإذا ما تعاملت معها – أيضا– القوى الداخلية الحية بقدر من الحذر والبراغماتية.

غير أن تكلفة التدخل باسم الإنسانية تكون خطيرة عندما يكون هذا التدخل آلية للتورط في الصراع القائم؛ أو إطالة أمده؛ بصورة تفرغه من محتواه الأخلاقي والإنساني ليكتسي أبعادا وخلفيات سياسية مصلحية تجعله أداة ووسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية للقوى الدولية الكبرى.

ويمكن القول إن غياب ضوابط دولية تحمل قدرا من التوافق بين جميع دول العالم بشماله وجنوبه؛ تؤطر هذه التدخلات التي أصبحت ضرورية في بعض المجالات الجديدة؛ من شأنه أن يراكم سوابق قد تهدد بانهيار القانون الدولي برمته.

فسياسة الكيل بمكيالين تبدو واضحة في هذا الصدد؛ ذلك أن العديد من الخروقات والاعتداءات على الحقوق والحريات البشرية في مناطق شتى من العالم كفلسطين والعراق وباكستان وأفغانستان تواجه بالصمت.

لقد أضحى إصلاح الأمم المتحدة بما يسمح بعقلنة قرارات مجلس الأمن في مجال المحافظة على السلم والأمن الدوليين من خلال إشراك محكمة العدل الدولية والجمعية العامة بشكل فاعل في هذا الشأن؛ أمرا مطلوبا لتلافي أي انحراف أو توظيف سياسي للتدخل بغرض حماية حقوق الإنسان.

كما أن تطوير القانون الدولي والنهوض بمستواه في ارتباطه بالمتغيرات الدولية القائمة في علاقتها بالسيادة أصبح ضروريا؛ ليعكس بذلك التطورات الحالية الحاصلة في العلاقات الدولية؛ وذلك من خلال الموازنة بين حقوق الفرد من جهة وحقوق الدولة من جهة أخرى ، وخلق انسجام

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بين مختلف الوثائق الدولية ووضع حد للتضاربات والممارسات الناتجة عن غموض وقصور الضوابط التقليدية في ارتباطها بمسألة التدخل عن مواكبة التطورات والمستجدات الدولية[10].

رابعا : الإصلاح بالمغرب؛ بين تدبير المرحلة ودعم الانتقال نحو الديمقراطية

شهد المغرب في العقدين الأخيرين (أي ما قبل تحولات الحراك بالمنطقة) مجموعة من الإصلاحات والمبادرات.. عكسها صدور عدد من التشريعات وإحداث مجموعة من المؤسسات؛ غير أن ذلك لم يكن في مستوى التحديات المطروحة على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.. ذلك أن استمرار مجموعة من الاختلالات من قبيل تفشّي الفساد وعدم استقلالية القضاء..؛ شوّش على هذه المبادرات إن لم نقل أنه أفرغها من أهميتها.

كما أن «الانتقال الديمقراطي» الذي تم تداوله منذ أواخر التسعينيات من القرن المنصرم؛ لم يتأسّس على مرتكزات متينة تدعمه؛ ولذلك طال أمده أكثر من اللازم؛ فلا وضعية الفاعلين الحزبيين تطورت باتجاه كسب ثقة المواطن ولا الدستور المعدل لسنة 1996 سمح بتوفير شروط موضوعية تدعم هذا الانتقال.

وفي أعقاب الانتخابات التشريعية لسنة 2007 التي تميزت بمشاركة متدنية وصلت 37 بالمائة بحسب إحصائيات رسمية؛ تنامت المطالب الداعية إلى تأهيل المشهد السياسي وتطوير عمل الأحزاب وتوفير الشروط الموضوعية والإمكانيات الدستورية التي تتيح لهذه الأخيرة تطبيق برامجها والوفاء بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها أمام الناخبين من داخل البرلمان أو الحكومة بالشكل الذي يقوّي إيمان وثقة المواطنين بجدوى الاهتمام بالشأن السياسي ومؤسساته؛ وبما يعطي مدلولا ومعنى للانتخابات ويسهم بالتالي في إنضاج تجربة ديمقراطية حقيقية.

أمام الوضع المأزوم للأحزاب السياسية ومحدودية حصيلة العمل الحكومي والبرلماني واستفحال الفساد الإداري والمالي وتأزّم وضعية القضاء والتعليم والسكن والصحة.. وفي سياق التفاعل مع ما يحدث في المحيط الإقليمي؛ تم الإعلان عن ميلاد حركة 20 فبراير..

وقد عرّفت هذه الحركة - التي تكونت من شباب ناشطين على «الفيس بوك» والمدونات الإلكترونية - بنفسها على أنها حركة سلمية مستقلة عن الأحزاب والتنظيمات السياسية والدينية والنقابية في الداخل والخارج؛ واعتبرت نفسها معبّرا تلقائيا عن تطلعات فئات واسعة من المجتمع المغربي.

---

10. إدريس لكريني: الحراك العربي والتدخل الإنساني؛ جريدة الاتحاد؛ الإمارات؛ بتاريخ 18 غشت 2011.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويبدو أن الحرص على استقلالية الحركة ومطالبها عن أي انتماءات حزبية؛ يحيل إلى الوعي بالأزمة التي يتخبط فيها المشهد الحزبي؛ والرغبة في الانفتاح على مختلف أطياف المجتمع والهيئات السياسية والمدنية والنخب بعيدا عن الانخراط في الدفاع عن أجندة حزبية محددة[11].

وإذا كان الإعلان عن تأسيس الحركة؛ قد قوبل بدعم بعض النخب والأحزاب السياسية والهيئات النقابية والمدنية؛ فقد ساد طابع من الحذر والشك والتحفظ مواقف عدد من الأحزاب الأخرى؛ سواء تلك التي تشارك في الحكومة أو تتموقع في المعارضة؛ حيث اعتبرتها شكلا من التقليد لما يحدث في مناطق أخرى ووصفت أجندتها بالغامضة لكونها انطلقت من عالم افتراضي..

وقد قادت الحركة بتاريخ 20 فبراير 2011 مظاهرات في مختلف أقاليم ومدن المغرب؛ رفعت خلالها مجموعة من الشعارات؛ تنوعت بين أولويات دستورية وسياسية واجتماعية واقتصادية..؛ فيما اتخذت المطالب في كثير من الأحيان طابعا محليا وارتبطت بالحق في الشغل والسكن أو الدعوة إلى إقالة بعض المسؤولين المحليين أو فتح تحقيقات في قضايا فساد إداري ومالي محليين.

ويمكن إجمال هذه المطالب فيما يلي:

- إرساء نظام ملكية برلمانية تضمن سيادة الشعب؛
- إقرار فصل السلطات، وتقوية القضاء، ودعم الحريات العامة والفردية وحقوق الإنسان؛
- دسترة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية؛
- الحدّ من سيطرة بعض المقربين من القصر على الشأن الاقتصادي والسياسي؛
- مواجهة هيمنة بعض العائلات النافذة على المناصب الحيوية داخل مختلف مؤسسات الدولة؛
- حل البرلمان بمجلسيه وإقالة الحكومة؛
- إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين؛
- تنفيذ كافة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؛
- مواجهة الفساد المالي والإداري.

11. إدريس لكريني: الإصلاح بالمغرب؛ بين تدبير المرحلة ودعم الانتقال الديمقراطي؛ مجلة المغرب الموحد؛ تونس؛ العدد الثاني عشر لشهر مايو 2011.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويبدو أن مجمل هذه المطالب لم تتجاوز السقف الذي رفعته بعض الأحزاب أو تناولته بعض النخب ووسائل الإعلام في سياقات وظروف مختلفة.

لقد مرّت الاحتجاجات في أجواء سلمية وحضارية على العموم؛ كما أن قوات الأمن لم تتدخل لتفريقها بالعنف؛ وقد أعطى الشباب - الذي طالما اتّهم بإهمال القضايا العمومية والشأن السياسي- بذلك درسا في الانضباط والمسؤولية وأبرز أنه يتفاعل بشكل إيجابي مع محيطه وقضايا مجتمعه؛ على طريق الإصلاح والتغيير..

أفرزت احتجاجات يوم 20 فبراير 2011؛ مجموعة من الأسئلة في علاقتها بمدى جدّية الإصلاحات التي اتخذها المغرب في السنوات الأخيرة؛ من حيث توفير شروط وأسس تدعم الانتقال الديمقراطي الذي بشّرت به الدولة منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي، في ظل وجود مجموعة من مظاهر الاستهتار بالقانون؛ وانتشار الفساد بكل أشكاله واستمرار نهب الأموال العمومية؛ وفي ظل حكومة وبرلمان بصلاحيات محدودة؛ وفي ظل تأزم وضع قطاعات الصحة والسكن والقضاء والتعليم..

إن النقاشات التي أعقبت احتجاجات 20 فبراير 2011 وما سبقها من تحولات في مناطق عربية أخرى؛ تنطوي على أهمية كبرى؛ بالنظر إلى كونها أعادت موضوع الإصلاح والتغيير بقوة إلى الواجهة وساءلت مسار ما اصطلح عليه بـ«الانتقال الديمقراطي» بالمغرب؛ وسمحت ببروز أصوات نخب طالما ظلت مغيبة عن النقاش العمومي بفعل التهميش والإقصاء الذين عانتا منه؛ كما سمحت أيضا بنقل مطالب الإصلاح من مجالس النخب السياسية والحزبية أو المثقفة؛ إلى فضاء أوسع تنخرط فيه مختلف فئات ومكونات المجتمع المغربي.

وفي خضمّ هذه التطورات بدأت الدولة في التعاطي بوتيرة غير معهودة مع بعض الملفات الاجتماعية المطروحة من قبيل دعم صندوق المقاصّة بحوالي 15 مليار درهم؛ أو تشغيل بعض المعطلين حاملي الشهادات.. وعقد لقاء تشاوري بين أحد مستشاري الملك وقيادات نقابية؛ والإعلان عن الشروع في سحب رؤوس أموال ملكية من قطاعات اقتصادية ومصرفية حيوية.. وتغيير اسم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛ وتعيين قيادات جديدة على رأسه وإحداث مؤسسة الوسيط وعقد مشاورات مع مختلف الأحزاب بصدد عدد من الملفات الإصلاحية..

وفي هذه الأجواء ألقى الملك محمد السادس خطابا مساء يوم الأربعاء 09 مارس 2011؛ عرض فيه مجموعة من الإصلاحات الدستورية التي سيتم إعمالها؛ كما أعلن عن إطلاق المرحلة الموالية لمسار الجهوية المتقدمة من خلال ترسيخها دستوريا وانتخاب المجالس الجهوية بالاقتراع العام المباشر وتخويل رؤساء مجالس الجهة سلطة تنفيذ مقرراتها بدل إسناد ذلك للولاة والعمال.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعيّن في اليوم الموالي لجنة تضم مجموعة من الخبراء والأكاديميين للسهر على بلورة تصوّر يدعم هذه الإصلاحات الدستورية من خلال فتح نقاش مع مختلف الفعاليات الحزبية والنقابية والمدنية والأكاديمية..؛ وطلب منها رفع تقرير إلى الملك في هذا السياق خلال شهر يونيو 2011؛ قبل عرض مشروع الدستور على استفتاء شعبي.

وهكذا كان لاحتجاجات هذه الحركة الأثر الكبير في إخراج موضوع الإصلاح الدستوري من طابعه النخبوي إلى نقاش مفتوح شاركت فيه مختلف مكونات المجتمع من أحزاب ونقابات وأكاديميين وفعاليات المجتمع المدني[12]..؛ كما أن التعديل الدستوري بصيغته التي طرحت على الاستفتاء؛ لم يكن ليتأتى بنفس السرعة ونفس الصيغة لولا الظروف الإقليمية والحراك الذي انطلق مع ميلاد هذه الحركة؛ والتجاوب الملكي مع مختلف مطالبها الذي تجسّد في خطاب 9 مارس 2011..

فالدستور المعدّل؛ وعلاوة عن دعمه للحقوق والحريات الفردية والجماعية للمواطن والتفصيل فيها؛ حاول إعادة صياغة مهام السّلط في إطار يسمح بقدر من التوازن والوضوح في الصلاحيات؛ وتجاوز مختلف الإشكالات المرتبطة بغموض النصوص في الدستور السابق أو تداخل السّلط التي أفرغت المسؤولية الحكومية من مدلولها وفتحت باب التأويلات الواسعة.. حيث تمّ تقسيم الفصل التاسع عشر (سابقا) الذي أثار نقاشات واسعة إلى جزئين؛ الأول يحدّد المهام الدينية للملك (الفصل 41 من المشروع) والثاني يحدد صلاحياته المدنية الدستورية بشكل أكثر وضوحا (الفصل 42 من المشروع).

وهكذا احتفظ للملك بمجموعة من الصلاحيات الهامّة في المجالين الديني والأمني وصلاحيات أخرى مرتبطة بالشأن التشريعي والقضائي والتنفيذي؛ غير أنه في المقابل تمّ تدعيم صلاحيات رئيس الحكومة والبرلمان ومؤسّسة القضاء.

كما أن تعيين «رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي يتصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها» (الفصل 47 من المشروع)؛ يعطي للمواطن إمكانية ممارسة قدر مهم من المراقبة السياسية على عمل الحكومة بعدم التصويت على برامجها خلال الانتخابات الموالية في حالة تقصيرها في هذا الشأن.

وهكذا جاءت الوثيقة الدستورية المعدّلة متضمنة لمجموعة من المطالب التي طالما رفعتها الحركة أو بعض الأحزاب السياسية؛ على مستوى «دسترة» اللغة الأمازيغية ودعم الحقوق والحريات ودعم استقلالية القضاء ودعم مكانة رئيس الحكومة ودعم صلاحيات المعارضة داخل البرلمان

12. لمزيد من التفاصيل بصدد هذه الحركة؛ يراجع؛ إدريس لكريني: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب؛ مجلة السياسة الدولية؛ مركز الأهرام؛ مصر؛ العدد لشهر نيسان – أبريل 2011؛ ص. 90 وما بعدها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(الفصل 10 من الدستور) وفتح مجال المشاركة أمام المهاجرين المغاربة في أرض المهجر (الفصلين 17 و18 من الدستور) ودعم مشاركة النساء (الفصل 19 من الدستور) والشباب (الفصل 33 من الدستور) علاوة على التأكيد على مبدأي المسؤولية والمحاسبة في تدبير الشأن العام (الفصل 154 من الدستور)..

ويبدو أن تسارع الأحداث بعد ظهور الحركة؛ وما تراكم من إصلاحات ومبادرات سياسية وتشريعية مختلفة على امتداد سنة؛ يبرز أن المغرب ربح مجموعة من المكتسبات ربما كانت ستكلفه عقودا من الانتظار مرة أخرى.

لقد تأثر مسار الحركة بالسّلب بمجموعة من المتغيرات المحلية والإقليمية؛ سواء تعلق الأمر منها بتفاعل الدولة وتعاطيها مع بعض الملفات الاجتماعية والحقوقية التي رفعتها الحركة ضمن مطالبها؛ ونذكر في هذا الصدد الخطاب الملكي للتاسع من شهر مارس 2011 وما تلاه من تعديل دستوري جاء بمستجدات هامة؛ أو ببعض الأخطاء التي ارتكبتها الحركة من حيث الخروج عن استقلاليتها المعلنة[13].

وشكّل فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية عاملا مهمّا أسهم في امتصاص حالة الغضب والاحتقان داخل المجتمع؛ فتح بابا من الأمل بصدد مواجهة بعض المعضلات الاجتماعية ومكافحة الفساد.. وبخاصة وأن نتائج أخرى كانت تراهن عليها بعض القوى الحزبية في هذه الانتخابات كان من شأنها تأزيم الأوضاع وتوسيع قاعدة الحركة واحتجاجاتها..

كما أن عدم انخراط كثير من النخب على اختلافها في دعم الحركة ومواكبة تحركاتها؛ إضافة إلى إيقاف جماعة العدل والإحسان لمشاركتها في الحركة؛ وتنامي الاحتجاجات القطاعية المرتبطة بمطالب اجتماعية مهنية صرفة.. كان له أيضا أثر واضح على مسار احتجاجات الحركة.

غير أن مستقبل الحراك بالمغرب سيظل مرتبطا بمدى تطبيق مقتضيات الدستور المعدل على وجه سليم؛ ووجود إرادة حقيقية من الدولة إزاء مكافحة الفساد واقتصاد الريع؛ ودعم استقلالية القضاء وتجاوز المعضلات الاجتماعية في جوانبها المرتبطة بالتشغيل والتعليم والصحة والسكن..

خامسا : الرهانات الاستراتيجية للحراك المغاربي

إن تكلفة الاستبداد في المنطقة العربية باهظة وخطيرة؛ إن على المستوى الداخلي في علاقتها بقمع الحريات الحقوق وصدّ أي تغيير سياسي بناء وإهدار الطاقات وتعطيل مسار التنمية.. أو

13. إدريس لكريني في حوار مع موقع هسبريس؛ في الذكرى الأولى لانطلاق احتجاجات حركة 20 فبراير؛ على الرابط:
http://hespress.com/interviews/48006.html

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

على المستوى الخارجي في علاقته بتدهور النظام الإقليمي العربي وتنامي التهديدات الخارجية والصراعات في عدد من الدول العربية وتأزّم أوضاع جامعة الدول العربية..

وإذا كانت التحولات الراهنة في المنطقة المغاربية والعربية تفرض اعتماد إصلاحات جذرية تروم تحقيق الديمقراطية والتنمية داخليا؛ فإنها تحيل أيضا إلى أن واقعا إقليميا عربيا ومغاربيا جديدا يمكن أن يتشكّل إذا ما تم استثمار هذه التحولات والفرص للخروج من المأزق الذي تعيشه مختلف هذه الأقطار في عالم متغير؛ وبخاصة على مستوى مواجهة تحديات العولمة؛ واستثمار الإمكانيات البشرية والطبيعية والاقتصادية للدول العربية في بناء نظام إقليمي متطور ووازن وإيجاد موقع ضمن القوى الدولية الفاعلة؛ ومواجهة التدخلات المتزايدة لبعض القوى الإقليمية والدولية في المنطقة ودعم القضية الفلسطينية..

تفاقمت أزمة التنمية وتنامت هشاشة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وانتشر الاستبداد والفساد بمختلف صوره ومظاهره.. وتم تهميش الشباب؛ فيما ظلت فئة كبيرة من النخب المختلفة صامتة وغير مواكبة لما يجري في المنطقة.. وبرزت مشاكل تتهدد الدولة المركزية في عدد من الأقطار (الصومال؛ لبنان؛ فلسطين) نتيجة لسوء تدبير قضايا التنوع المجتمعي..

وعلى المستوى الإقليمي والدولي؛ تمت إزاحة العراق من معادلة التوازن في الشرق الأوسط وتم تقسيم السودان؛ فيما تأزمت وضعية القضية الفلسطينية بتنامي التعسف الإسرائيلي وموت خيار السلام واستمرار الانقسام داخل الصف الفلسطيني واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لعدد من المناطق العربية.. وتزايدت التدخلات في المنطقة العربية بمختلف أشكالها.. وتنامت المنازعات السياسية والعسكرية بما أزّم من وضعية النظام الإقليمي العربي وأدى إلى تصاعد أدوار قوى إقليمية غير عربية في المنطقة (تركيا وإيران)..

إن رهانات التحول الجاري في المنطقة ترتبط في الغالب بتحقيق التنمية ودعم دولة الحق والقانون واحترام حقوق الإنسان والقطع مع الفساد والاستبداد وإعلاء قيم الحرية والعدالة الاجتماعية؛ وتجاوز هدر الثروات والطاقات.. إضافة إلى بناء نظام إقليمي مغاربي بنّاء وفاعل وتدبير مختلف الأزمات والصراعات الداخلية والبينية ودعم المكانة التفاوضية المغاربية إزاء المحيط الإقليمي والدولي وتبوأ مكانة فعالة ومحترمة بين الأمم..

فعلى مستوى الصراع العربي – الإسرائيلي؛ أفرزت التحولات أجواء من التّرقب والارتباك في الأوساط الفكرية والسياسية الإسرائيلية؛ نظرا لفجائية هذه التحولات وغياب نخب تقليدية تقودها وتوجهها؛ وسقوط عدد من الأنظمة العربية الحليفة لإسرائيل مما يزيد من عزلتها ومأزقها.. فيما عبّر اتجاه آخر داخل إسرائيل عن عدم خشيته من هذه التحولات لاعتبارات مرتبطة بعدم رفع مطالب تتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي في مقابل التركيز على المطالب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والملفات الداخلية؛ وحياد المؤسسة العسكرية العربية وعدم انخراطها في هذه الثورات؛ وتراجع مشروعية النظام السوري الذي كان محسوبا على «قوى الممانعة»..

وعلى مستوى النظام الإقليمي العربي؛ يبدو أن هناك فراغا كبيرا أحدثه إزاحة مصر والعراق والسعودية من لعب أدوار إقليمية فاعلة.. ودخول أطراف غير عربية للعب أدوار استراتيجية في المنطقة (إيران وتركيا)؛ وتنامي التدخل الدولي في المنطقة الذي قزّم من هامش التحرك العربي في المنطقة..

لقد أضحى التكتل في عالم اليوم خيارا ضروريا تفرضه التحديات الدولية التي تجعل من التجمعات الإقليمية وسيلة للتعاون الاقتصادي وللاحتماء من المخاطر الخارجية المتزايدة في أبعادها العسكرية والاقتصادية والسياسية..

فالجامعة العربية التي تأسست قبل ظهور الأمم المتحدة والمجموعة الأوربية؛ وصلت إلى حالة حرجة من التردي وعدم الفعالية، تعكس في العمق الأوضاع المزرية التي تعيشها الدول العربية داخليا على مختلف الواجهات وتجسد الواقع المرير الذي تعيشه هذه الدول نتيجة تفشي النزاعات بينية وصراع على المصالح الضيقة؛ وغياب الممارسة الديمقراطية وتفضيل الاحتماء بمظلة الأجنبي..

وفي الوقت الذي حققت فيه مجموعة من الدول إنجازات اقتصادية واجتماعية وسياسية.. في إطار تكتلات قوية؛ في كل من أوربا (الاتحاد الأوربي) وأمريكا (الأنديز) وآسيا (النمور الأسيوية)، فإن الدول المغاربية وعلى الرغم من الإمكانيات البشرية والموضوعية المتاحة (اللغة، الدين، التاريخ المشترك، الإمكانيات البشرية والجغرافية، الخيرات الطبيعية والموقع الاستراتيجي..)؛ فشلت في بناء تنظيم إقليمي قوي؛ قادر على رفع التحديات الداخلية والخارجية، مما يجعلها ضمن أكثر الأنظمة الإقليمية عرضة للتأثر السلبي بالتحولات الدولية الحاصلة على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري.. بعد الحرب الباردة.

فالاتحاد المغاربي الذي أحدث بموجب معاهدة مراكش المبرمة بتاريخ 17 فبراير 1989؛ لم يراوح مكانه؛ ولم تتبلور بعد الإرادة السياسية الكفيلة بتطويره ليكون في حجم طموحات شعوب المنطقة وتطلعاتها.

إن التحولات الجارية يمكن أن تسهم أيضا في بلورة سياسة خارجية وازنة منفتحة على تطلعات الجماهير؛ ذلك أن القرارات والمواقف الخارجية تظل مجرد شعارات إذا لم تكن هناك مقومات سياسية وتقنية واقتصادية تدعمها؛ ومعلوم أن الدول العربية والمغاربية تتوفر على إمكانيات: بشرية؛ طبيعية؛ مواقع استراتيجية؛ يمكن أن تستثمر خدمة للقضايا العربية والمغاربية الملحة في علاقتها بالمحيط الخارجي..

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لقد أضحى إعمال إصلاحات سياسية ديمقراطية مبنية على الحوار والحرية وحقوق الإنسان والانفتاح على المجتمع.. مطلبا ملحّا في المنطقة؛ لكونها ستهيّء الأجواء اللازمة لبناء الاتحاد المغاربي الذي يعد مطلبا اجتماعيا في كل أنحاء المنطقة.

فالوضعية المأزومة للاتحاد المغاربي تعود في أحد أهم أسبابها إلى عدم وجود أرضية ديمقراطية صلبة؛ وإلى غياب إرادة سياسية حقيقية تترجم إرادة الشعوب المغاربية وتوقها نحو التعاون والاندماج؛ على طريق بناء تكتل إقليمي عربي في منطقة استراتيجية هامة. لأن أنظمة سياسية لا تؤمن بالممارسة الديمقراطية في مؤسساتها وممارساتها؛ لا يمكن أن تبني اتحادا ديمقراطيا قادرا على الإقلاع ودخول غمار المنافسة والتحدي.

إن المركزية في اتخاذ القرارات التي تطبع ممارسة السلطة داخل الأقطار المغاربية؛ هي نفسها التي حرص مؤسسو الاتحاد على تكريسها ضمن المعاهدة المنشئة له[14]؛ فالمادة السادسة منها تؤكد على أن: «لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه».

إن ترسيخ الممارسة الديمقراطية داخل الأقطار المغاربية وفي ضوابط وممارسات الاتحاد؛ يعدّ أحد المداخل الرئيسية والهامة على طريق بناء الاتحاد على أسس متينة.

فالممارسة الديمقراطية هي التي دفعت بمجمل الدول الأوربية إلى نبذ خلافاتها التاريخية الكبرى؛ واستحضار مصالح شعوبها الاستراتيجية لتجعل من الاتحاد الأوربي نموذجا رائدا في الاندماج والوحدة.

إن الرهانات الاستراتيجية بصدد التحولات التي تشهدها المنطقة المغاربية تظل مشروطة باستثمار التضحيات والجهود المبذولة بعدد من الدول نحو بناء أسس تدعم دولة القانون والمؤسسات وباستيعاب نظم أخرى لتحديات المرحلة قبل فوات الأوان، وإعمال إصلاحات استباقية؛ كما تظل بحاجة إلى توافر مجموعة من المرتكزات التي يمكن أن تسهم في توجيه هذه الأحداث خدمة لقضايا الدولة والمجتمع داخليا وخارجيا؛ من قبيل: انخراط النخب ومختلف مكونات المجتمع لدعم وقيادة وتوجيه الحراك المجتمعي وبلورة رؤية استراتيجية تقطع مع التخلف والاستبداد؛ ناهيك عن التعامل بحذر وبراغماتية مع المحيط الدولي وعدم المجازفة والمخاطرة بقرارات عشوائية يمكن أن تنعكس بالسلب على مآل التحول والتغيير سواء بالضغط أو الاعتراف.. وتلافي الانتقام والإقصاء والتخوين في مواجهة الخصوم الداخلية.. والقدرة على التوفيق بين المؤسسات القديمة بالنظر لكفاءتها.. وتلك المعدّلة التي تنسجم مع روح التغيير وبين المؤسسات

14. إدريس لكريني: الاتحاد المغاربي والممارسة الديمقراطية؛ ضمن أشغال المؤتمر السادس والعشرون لمنتدى الفكر المعاصر حول دور المجتمعات المدنية في النظام المغاربي الجديد في القرن 21؛ السلسلة السادسة؛ منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات؛ تونس؛ أبريل- نيسان 2009؛ ص. 108.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجديدة يتم إحداثها في إطار التحولات الراهنة.. واعتماد العدالة الانتقالية كسبيل مرن للانتقال نحو الديمقراطية والسلم.. والتدرج في تحقيق الأولويات.. والاقتناع بأن التغيير والتحول الحقيقيين ينبنيان على التراكم الذي يتأتى بعد عقود؛ إضافة إلى الدور الحيادي للمؤسسة العسكرية التي يفترض أن تسعى إلى حماية المواطن والمؤسسات بدل الوقوف إلى جانب الاستبداد وضد الشعوب..

سادسا : الحراك المغاربي ومطلب العدالة الانتقالية

تشترك معظم الدول المغاربية في كونها مرّت على امتداد فترات من تاريخها بأزمات سياسية واجتماعية انتهكت فيها حقوق الإنسان بأبشع الصور (اختطافات واغتيالات واستعمال أساليب مختلفة من التعذيب..)؛ بما أثر بالسلب على استقرارها وعلى مسارها السياسي والتنموي؛ وأفرز صراعات اتخذت طابع العنف في كثير من الأحيان؛ وعقّد من مأمورية الانتقال نحو الديمقراطية.

فيما ظلت المؤسسات القضائية داخل عدد من هذه الأقطار عاجزة عن بلورة عدالة فعالة؛ في مجتمعات تنخرها الانقسامات والصراعات على اختلاف أنواعها وخلفياتها؛ وهو ما أدّى إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان بداخل عدد من هذه الدول.

وإذا استحضرنا أن الرهانات الكبرى بصدد التحولات التي تشهدها المنطقة في الفترة الحالية؛ تظل مشروطة باستثمار التضحيات والجهود المبذولة وتوجيه الأحداث خدمة لقضايا الدولة والمجتمع داخليا وخارجيا؛ على طريق بناء أسس تقطع مع الاستبداد والفساد وخرق حقوق الإنسان؛ فإن طيّ صفحات الماضي ومصارحة الذات؛ من خلال آلية العدالة الانتقالية؛ يعدّ مدخلا أساسيا وفعّالا لوضع حدّ لمختلف الصراعات والنزاعات الداخلية؛ وبناء أسس متينة تدعم دولة الحق والقانون[15].

وتزداد أهمية العدالة الانتقالية في الأقطار العربية والمغاربية في هذه المرحلة الحاسمة بالذات بالنظر إلى أهميتها في تعبيد الطريق نحو الديمقراطية بعيدا عن ثقافة الثأر والانتقام؛ ولقدرتها على تحصين المجتمعات ضدّ تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتجارب القاسية للاستبداد.

ترتبط العدالة الانتقالية بالتحوّل والانتقال السياسيين؛ سواء تعلق الأمر بالانتقال من الحرب إلى السلم؛ أو من أجواء الشمولية والاستبداد إلى الممارسة الديمقراطية؛ فهي وسيلة لتجاوز الإكراهات والمشاكل في مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. التي عانت منها

15. إدريس لكريني: «الربيع العربي» ومطلب العدالة الانتقالية؛ جريدة العرب؛ قطر؛ بتاريخ 28 نونبر 2011 العدد 8570.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدولة والمجتمع.. وآلية فعالة للتخلص من التراكمات السلبية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بالصورة التي تسهم في حدوث انتقال متدرج نحو الديمقراطية بناء على أسس متينة؛ توفر شروط التسامح والمصالحة والشرعية والتعددية والاستقرار.. داخل المجتمع.

وعادة ما ترتبط العدالة الانتقالية بمرحلة حاسمة من تاريخ الحياة السياسية للدول؛ ذلك أنها تؤمّن انتقالا من مرحلة غالبا ما تحيل إلى القمع والشمولية والاستبداد إلى مرحلة ديمقراطية؛ ترسخ فيها دولة المؤسسات واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية..

إنها وسيلة لرأب الصدع وتوحيد المجتمع ومنع تكرار التجارب الإنسانية المؤلمة في المستقبل؛ كما تعد أيضا وسيلة لتجاوز الجمود السياسي داخل الدول السائرة نحو الديمقراطية.

وبالرغم من وجود مبادئ كونية للعدالة الانتقالية؛ فإن تطبيقاتها تخضع في كثير من الحالات لظروف وخصوصيات الدول وطبيعة الصراعات والمشاكل القائمة فيها..

وتتنوع أشكال هذه العدالة بحسب الخلفيات التي تحددها والأهداف المتوخاة منها أيضا؛ وعادة ما تتركز آلياتها في إحداث لجان لتقصي الحقائق بصدد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وكشفها بتفصيل أمام الرأي العام؛ أو من خلال المقاربة القضائية ومحاكمة الجناة أمام القضاء المحلي أو الدولي؛ أو عبر تقديم تعويضات مادية (أموال وخدمات اجتماعية وتربوية ونفسية وصحية..) ومعنوية (تقديم اعتذار رسمي للضحايا وحفظ الذاكرة..) وجبر الضرر للضحايا عما لحق بهم من مآس ومعاناة؛ أو بإعمال إصلاحات مؤسساتية تسمح بتعزيز دولة المؤسسات وترسيخ سيادة القانون وتجاوز سلبيات الماضي وإكراهاته وتدبير التنوع المجتمعي بمختلف مظاهره العرقية والإثنية والدينية والثقافية.. بصورة ديمقراطية على أساس العدالة والمساواة. والحرية، أو بالسعي لتحقيق مصالحة بين مختلف الفرقاء السياسيين؛ علاوة على إقامة النصب والمتاحف لحفظ الذاكرة؛ بالإضافة إلى منع المتورطين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من تولي مناصب حكومية أو ذات طابع سلطوي داخل مؤسسات الدولة..

وإذا كان البعض يرجع أصولها إلى محاكمات «نورمبورغ» التي لحقت مجرمي الحرب في ألمانيا النازية في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ فإن ملامحها برزت بصورة أكثر نضجا وتطورا خلال منتصف السبعينيات من القرن المنصرم كسبيل للتخلص من الحكم العسكري في الأرجنتين ومحاكمة جرائمه ضد الإنسانية؛ قبل أن يتعزز الأمر بمجموعة من التجارب على امتداد مناطق مختلفة من العالم.

فخلال العقدين الأخيرين؛ تزايد لجوء كثير من الدول التي ترسخت لديها القناعة ببناء أسس بناءة لانتقال ديمقراطي سلس وبناء؛ إلى نهج مداخل وسبل مختلفة تندرج ضمن العدالة الانتقالية تسمح بالحسم مع تركات الماضي؛ وتفتح آفاقا ديمقراطية واعدة أمام الشعوب؛ وهو ما سمح

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بمراكمة تجارب وممارسات أسهمت في تطوير هذه الآلية؛ وعزز من فرص اللجوء إليها من قبل عدد من الدول الطامحة للتغيير والإصلاح.

وفي هذا السياق؛ برزت تجارب متباينة في أهميتها على امتداد مناطق مختلفة من العالم؛ سواء في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين سنة 1983؛ والشيلي سنة 1990 والبيرو سنة 2001).. وفي إفريقيا (جنوب إفريقيا سنة 1994؛ والمغرب سنة 2004).. وفي أوربا الشرقية (بولونيا سنة 1997؛ وصربيا سنة 2004).. وفي آسيا (تيمور الشرقية سنة 2002)..

إن ما تشهده مختلف الأقطار العربية من حراك واحتجاجات عارمة؛ وما تعرفة بعض الدول المغاربية من تعثر في استثمار التضحيات والجهود المبذولة على طريق الحسم مع الاستبداد والفساد؛ يبرز حجم المشاكل الخطيرة التي تراكمت على امتداد سنوات عدة؛ نتيجة للاستبداد والفساد وغياب الحريات؛ وهشاشة مؤسسة القضاء وعدم القدرة على تدبير الاختلاف المجتمعي في أبعاده العرقية والإثنية والدينية.. بشكل ديمقراطي..؛ وهي عوامل تجعل من أي مبادرات إصلاحية – في غياب مصالحة وطنية شاملة تستمد مقوماتها من أسس العدالة الانتقالية كما هي متعارف عليها عالميا – أمرا نسبيا وهشّا؛ بل وتجعل هذه الأقطار عرضة لتكرار الاستبداد ولمزيد من الأزمات الاجتماعية والسياسية؛ ويجعل الباب مفتوحا أمام سيادة ثقافة الانتقام وانتهاك حقوق الإنسان بمختلف المظاهر والأشكال.

خاتمة:

خلقت أجواء الحراك دينامية جديدة في المنطقة، ومع ذلك؛ يبدو أن مسار التغيير والإصلاح في المنطقة سيكون صعبا وبطيئا ولن يتم بالسرعة المطلوبة؛ لوجود مقاومة محلية وإقليمية ودولية.. وعدم انخراط النخب في هذه التحولات بما قد يفرز نوعا من التصادم والصراع مع المحيط الإقليمي والقوى الدولية الكبرى التي تسعى من خلال المؤسسات الدولية ومن خلال سلوكاتها المنفردة إلى توجيه التطورات بما يخدم مصالحها..

وأمام هذه المعطيات؛ نتساءل: هل سينحرف الحراك والاحتجاجات عن مسارهما؟ وهل سيتكرر سيناريو الاستبداد مع تنامي التهافت الأجنبي على المنطقة؛ وبقاء رموز الأنظمة الراحلة؛ ومع إقدام بعض الأنظمة على شراء ولاء شعوبها بالمال والإغراءات.. أو بالمبالغة في استعمال العنف؟

إنها أسئلة مشروعة وتنطوي على قدر من الموضوعية في غياب رؤى استراتيجية منفتحة على المستقبل؛ وبخاصة إذا ما استحضرنا أن الكثير من «الثورات» التي حدثت مع بداية الاستقلال في المنطقة رفعت شعارات مرتبطة ببناء الدولة الحديثة والتنمية والديمقراطية وتحقيق العدالة والحرية.. رافقتها تطلعات الشعوب بغد أفضل.. وكانت الحصيلة صادمة بعدما خذلت النخب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السياسية الحاكمة الشعوب؛ وتحولت إلى أنظمة مستبدة تصادر الحريات وترفض أي صوت معارض.

لائحة المراجع المعتمدة:

- أحمد الرشيدي: حق التدخل الدولي: هل يعني إعادة النظر في مفهوم سيادة الدولة؟ سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة؛ المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية؛ مصر؛ العدد الثامن السنة الأولى؛ أغسطس 2005.
- إدريس لكريني: النخبة السياسية العربية وقضايا الإصلاح، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام بمصر، العدد 25 يناير 2007.
- نبيل شبيب: ما بعد التدخل الدولي في ليبيا؛ الجزيرة نت بتاريخ 2011-04-17؛ الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2F75FB78-1A46-4BC9-B427-D317778D59E1.htm

- إدريس لكريني: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب؛ مجلة السياسة الدولية؛ مركز الأهرام؛ مصر؛ العدد لشهر نيسان - أبريل 2011.
- إدريس لكريني: الإصلاح بالمغرب؛ بين تدبير المرحلة ودعم الانتقال الديمقراطي؛ مجلة المغرب الموحد؛ تونس؛ العدد الثاني عشر لشهر مايو 2011.
- إدريس لكريني: الاتحاد المغاربي والممارسة الديمقراطية؛ ضمن أشغال المؤتمر السادس والعشرون لمنتدى الفكر المعاصر حول دور المجتمعات المدنية في النظام المغاربي الجديد في القرن 21؛ السلسلة السادسة؛ منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات؛ تونس؛ أبريل- نيسان 2009.
- جريدة العرب؛ لندن؛ بتاريخ 04 مارس 2011.
- جريدة العرب؛ قطر؛ بتاريخ 28 نونبر 2011 العدد 8570.
- جريدة العرب؛ قطر؛ العدد 8264 بتاريخ 27 يناير 2011.
- جريدة الاتحاد؛ الإمارات؛ بتاريخ 18 غشت 2011.
- الموقع الإلكتروني هسبريس؛ على الرابط:

http://hespress.com/interviews/48006.html

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner